تقيم المؤسسة التشريعية السورية في عهد أديب الشيشكلي ١٩٥٣-١٩٥٤م

د. وائل عدنان محمد الحسيني
المديرية العامة لتربية القادسية/ العراق

The Syrian legislative institution during the era of Adib al-Shishakli 1953-1954

Dr. Wael Adnan Muhammad Al-Husseini
General Directorate of Education of Qadisiyah\ Iraq
wael1986113@gmail.com

Abstract:

Military coups swept through Syrian politics in the mid-twentieth century as a result of internal and external crises, leading to the rise of military figures to the top of political power in the country. Given the nature of the democratic system of government in Syria before the coups, its leaders tried to legitimize their rule by holding sham elections for a legislative authority, ensuring that their supporters reached the seats of parliament after excluding all opposing parties and political forces. This is what Adib al-Shishakli did in 1953, to control all the joints of the state through political deception in order to prolong his rule, but he failed in this.

Keywords: Institution, Legislative, Adib al-Shishakli, Coup, Military, Syria.

الملخص

عصفت الانقلابات العسكرية في السياسة السورية منتصف القرن العشرين، نتيجة أزمات داخلية وخارجية، فأدت إلى وصول شخصيات عسكرية إلى قمة الهرم في السياسية السورية، ونظراً لطبيعة نظام الحكم الديمقراطي في البلاد قبل الانقلابات، حاول قادته إضفاء الصفة الشرعية على حكمهم من خلال إجراء انتخابات شكلية لسلطة تشريعية حرصاً على وصول المؤيدين لهم إلى مقاعد النيابة بعد إقصاء جميع الأحزاب والقوى السياسية المناوئة، وهذا ما أقدم عليه أديب الشيشكلي عام ١٩٥٣، ليحكم سيطرته على جميع مفاصل الدولة بخديعة سياسية من اجل إطالة مدة حكمه.

الكلمات المفتاحية: مؤسسة، تشريعية، اديب الشيشكلي، انقلاب، عسكري، سورية.

المقدمة

تعد مرحلة الانقلابات العسكرية السورية في منتصف القرن العشرين، مرحلة مهمة في تاريخ البلاد نظراً لكثرتها وسرعة تبدل سياسة إدارة الدولة فيها، بحسب تطلعات رجال الانقلابات، وظهور نخب سياسية جديدة تعاملت مع مجلس النواب كآلية لإضفاء شرعية شكلية، فعندما وصل الدور إلى أديب الشيشكلي تمكن من تحويل المؤسسة التشريعية لخدمة استقرار الحكم العسكري بدلاً من إن تكون موازناً وممثلاً لمجال سياسي متنوع، إذ اقر دستور جديد واجري انتخابات نيابية جديدة، لكن طبيعة هذه الإجراءات لم تكن بناء مؤسسة تشريعية قوية وقابلة للمسائلة، بل تثبيت سلطة تنفيذية مركزية.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

قسم البحث إلى مقدمة ومحورين وخاتمة، تضمن المحور الأول: **الإطار التاريخي والسياسي لحكم أديب الشيشكلي وتطور المؤسسة التشريعية**، إذ أفصح عن مراحل وصول أديب الشيشكلي للحكم ووضعه دستور جديد للبلاد ومن ثم انتخابات مجلس النواب وتسليط الضوء على أهم الجلسات التي ناقشت موضوعات مهمة كالنظام الداخلي لمجلس النواب: أما المحور الثاني فحمل عنوان: **فعالية أعضاء مجلس النواب في مناقشة مشاريع القوانين وإقرارها**، ففي هذا المبحث تم البحث في اهم مشاريع القوانين التي طرحت للنقاش ومعرفة المؤثرات الداخلية والخارجية التي حددت عمل أعضاء مجلس النواب.

اعتمدت الدراسة على مجموعة مصادر يأتي في مقدمتها محاضر مجلس النواب السوري لعامي (١٩٥٣-١٩٥٤) التي تعد وثائق أساسية دونت جميع ما طرح داخل مجلس النواب من مناقشات ومداولات جرت داخل قاعة مجلس النواب، بالإضافة إلى بقية المصادر التي ذكرت في نهاية البحث.

المحور الأول: الإطار التاريخي والسياسي لحكم أديب الشيشكلي وتطور المؤسسة التشريعية:

عُدت المؤسسة التشريعية السورية الركيزة الأساسية للنظام السياسي بعد الاستقلال، فقد اعتمدت سورية النظام البرلماني القائم على التعددية السياسية والفصل النسبي بين السلطات، وكان مجلس النواب يمثل السلطة التشريعية المنتخبة من الشعب، إلا إن هذا الوضع لم يتم طويلا نتيجة عدم الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية التي شهدتها البلاد منذ أواخر الأربعينات من القرن العشرين، فقبل الدخول بمرحلة الانقلابات العسكرية في سورية، كانت الحياة النيابية في سورية تتسم بالنشاط والحيوية ووجود أحزاب سياسية متعددة مثل الحزب الوطني [١] وحزب الشعب[٢]، إضافة إلى بروز بعض التيارات القومية، وكان مجلس النواب يتمتع بصلاحيات دستورية كبيرة منها حق الرقابة على السلطة التنفيذية وسحب الثقة منها، لكون السلطة التنفيذية منبثقة ومنتخبة من قبل اعضاء مجلس النواب[٣].

غير إن التدخلات العسكرية بدأت تقوض دور مجلس النواب تدريجيا عقب انقلاب حسني الزعيم[٤] في ٣٠ آذار ١٩٤٩، والذي عطل الحياة النيابية وحل السلطة التشريعية، ثم توالت الانقلابات العسكرية في سورية، ومنها انقلاب سامي الحناوي [٥] ١٤ آب ١٩٤٩، ثم انقلابي اديب الشيشكلي[٦] الأول والثاني، الذين أديا إلى سيطرة المؤسسة العسكرية بصورة مباشرة على الحكم، مما انعكس بشكل كبير على المؤسسة التشريعية، فبعد إن قام أديب الشيشكلي بقيادة ثالث انقلاب عسكري في سورية بتاريخ ١٩ كانون الأول ١٩٤٩، ابقى على السلطة التشريعية نفسها ولكن لمدة زمنية قصيرة، إذ حل مجلس النواب بعد إن احدث انقلاب عسكري ثاني في ١ كانون الأول ١٩٥١، وحل على أثره السلطتين التنفيذية والتشريعية وتولى رئاسة الدولة متمتعاً بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية في ظل تغييب السلطة التشريعية [٧].

عاشت سورية فراغاً دستورياً حتى أعلن الشيشكلي عن تشكيل لجنة لتعديل الدستور ليواكب تطور الحياة الجديدة في البلاد وحدد يوم الاستفتاء الشعبي عليه، وانتخاب رئيس الجمهورية في ١٠ تموز ١٩٥٣، وكان مشروع

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

الدستور الجديد قد اعتمد على النظام الرئاسي بدلاً من النظام النيابي الذي كان معمول به قبل مرحلة الانقلابات، فجاء الدستور بأربعة أبواب، ومختلفاً عن الدساتير السابقة في سورية، إذ جعل منصبي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء بشخص واحد ومنحه صلاحيات واسعة، منها إن مدة رئاسته خمس سنوات، وله حق عزل الوزراء، وله حق رفض القوانين التي يقرها مجلس النواب[٨].

جعل الدستور الجديد السلطة التشريعية مناطة بمجلس النواب لمدة أربع سنوات، واشترط بالناخبين ذكوراً وإناثاً إن يكونوا ممن أتموا عمر الثامنة عشر عاما، ومرشح النيابة ٢٥ عاما ومنح للمرأة حق الانتخاب وحق الترشيح لمجلس النواب، وحدد نسبة النواب واحداً لكل ٥٠ إلف نسمة، وعدد الدوائر الانتخابية ٤٦ بدلاً من ٥٠، فأصبح عدد مقاعد المجلس ٨٢ مقعداً بدلا من ١١٢ مقعد[٩].

جاءت نتيجة الانتخابات النيابية، كما كان متوقعاً لها، فقد فازت (حركة التحرر العربي) [١٠] المدعومة من اديب الشيشكلي ب ٧٢ مقعد من أصل ٨٢ مقعد، وفاز الحزب القومي السوري بمقعد، إما ما سمي بالمستقلين فقد فازوا بتسعة مقاعد، علماً إن الأحزاب والقوى الوطنية التي حكمت البلاد قبل الانقلاب لم تشارك في الانتخابات، وتلا الانتخابات عدد كبير من الطعون تقدم بها المرشحون الذين لم يفوزوا والسياسيون المقاطعون، وكانت نسبة المشاركة بالانتخابات اقلها في مدينة حمص وقدرت بـ ٨ % وأعلاها في مدينة دمشق وقدرت بـ ١٦ %، ونسب مقاربة في بقية الدوائر الانتخابية [١١].

افتتحت الجلسة الأولى لمجلس النواب في ٢٤ تشرين الأول ١٩٥٣، برئاسة اكبر الأعضاء سناً السيد نافع مجيب القدسي، وبعد تلاوة أسماء النواب الفائزون تبين إن المقاعد النيابية كانت موزعة بحسب الكثافة السكانية لكل مدينة، فحصة مدينة دمشق واقضيتها ١٦ مقعداً، ومدينة حلب واقضيتها ٢٢ مقعداً، ومدينة اللاذقية واقضيتها ٩ مقاعد، ودير الزور واقضيتها ٧ مقاعد، وحمص واقضيتها ٧ مقاعد، ومدينة حماه واقضيتها ١٧ مقعد، واربعة مقاعد للعشائر [١٢].

كان ضمن جدول إعمال الجلسة الأولى القسم الدستوري للنواب والذي نص على الآتي:" اقسم بالله وبشرفي إن أكون مخلصاً لدستور البلاد وقوانينها، وان احترمها وأدافع عنها وعن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وكراماته وعن استقلال الوطن ونظامه الجمهوري، وان أقوم بمهمة النيابة بشرف وصدق وإخلاص وان اعمل لاستكمال حرية الأمة العربية وتحقيق وحدتها"[١٣]، يتضح من بذلك ان القسم تضمن المحافظة على النظام الجمهوري ليقطع الطريق إمام الساعين إلى الوحدة مع دول الجوار التي تحكم حكماً ملكياً، وبالخصوص العراق الملكي الذي وصلت مساعي الوحدة معه إلى ذروتها قبيل الانقلاب الثاني للشيشكلي.

تم انتخاب مأمون الكزبري[١٤] رئيساً لمجلس النواب خلال الجلسة الاولى ايضاً، بعد إن فاز على منافسه هاني الريس بـ ٥٨ صوتاً مقابل ٢٢ صوتاً، ووفقاً للنظام الداخلي طلب رئيس المجلس الجديد انتخاب اعضاء المكتب وبنتيجة فرز الأصوات فاز بنيابة الرئاسة السيدان سعيد اسحق ووجيه الجابري وفاز بأمانة السر السيدان

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

بدر مرقبي ومكرم الجندلي، وفاز بإعمال المراقبة السادة: (جهاد الهواش، عبد اللطيف المقداد، محمد ابو عسلي)[١٥].

القي رئيس مجلس النواب مأمون الكزبري كلمته بمناسبة فوزه بالمنصب مؤكدا على إن الهيكلية الإدارية والسياسية للدولة قد اكتملت بعد عقد مجلس النواب جلساته ممثلا عن الشعب، واكد قائلاً: "إن قيام السلطة التشريعية إلى جانب السلطتين التنفيذية والقضائية قد استكملت بذلك جميع السلطات التي يمارس الشعب بواسطتها سيادته، وكتب لسورية إن تنعم بالحياة الدستورية الكاملة، في ظل نظام ديمقراطي ينشده ويتطلع إليه المواطنون المخلصون" [١٦]، يتضح من ذلك إن مأمون الكزبري حاول تظليل الرأي العام بزعمه إن مجلس النواب بل جميع السلطات القائمة آنذاك هي منبثقة من إرادة الشعب متناسياً الطريقة التي جاءوا بها للسلطة سواء السلطة التنفيذية برئاسة أديب الشيشكلي أو طريقة الانتخابات التي انبثق منها المجلس النيابي الذي أصبح هو رئيسه.

بعد إن ألقى رئيس مجلس النواب كلمته الموجزة، والتي لا تزيد على ٢٥٠ كلمة، صعد رئيس الجمهورية أديب الشيشكل إلى المنصة لأداء القسم الدستوري، ثم تحدث بخطبة مطولة، إذ بلغت عدد كلماتها حوالي ١٦٤٠ كلمة، وسط حماس وتصفيق من الحضور، عندما استهل حديثه واصفاً انقلابه الثاني بالضروري لإنقاذ سورية من الوقوع في الهاوية، قائلاً: "لم نكن نبغي تقويض حياته الدستورية النيابية والتحكم بمصيره وإخضاعه لحكم استبدادي دكتاتوري، وما مجلسكم هنا اليوم أيها السادة إلا نتاج انتصارات الشعب على تجارب حياته الجديدة وارتقاء وعيه، مجلسكم هو مظهر هذه الإرادة وهو في الوقت نفسه مظهر رغبة الشعب في الوصول إلى حياة واعية مستقرة"[١٧]، يبدو إن أديب الشيشكلي حاول إقناع النواب ومن ورائهم الشعب السوري إن الحياة الديمقراطية لازالت قائمة على الرغم من أنها نتاج انقلاب عسكري.

عرض أديب الشيشكلي برنامج حكومته أمام النواب، مقسماً الى عدة محاور، ففي محور السياسة الداخلية أكد على ضرورة النهوض بالاقتصاد السوري والتأكيد على الاهتمام برفاهية المجتمع للوصول إلى ديمقراطية حقيقة، من خلال الاهتمام بالطرق الحديثة في الزراعة وبناء علاقات تجارية مع دول الجوار ودول العالم وتوفير تعليم ومؤسسات صحية متطورة، أما في محاور السياسة الخارجية فأكد على إن القضية الفلسطينية هي قضية الأمة، ولا يمكن التنازل عن إي بقعة من فلسطين للكيان الصهيوني مهما كان الثمن، قائلاً:" إن القدس أو إي قرية من فلسطين هي بالنسبة إلينا دمشق أو حلب أو اللاذقية ". أما في محور العلاقات العربية فأكد على إن سورية متمسكة بوحدة الأقطار العربية مهما كان الثمن وهي سباقة في هذا المجال. وفي محور السياسة الدولية أكد على إن حكومته تسير وفق مبادئ الأمم المتحدة، وإنها تدعوا إلى إنهاء الاحتقان بين المعسكرين الشرقي والغربي تخوفاً من وقوع حرب عالمية ثالثة، ودعا إلى بناء علاقات جيدة مع دول العالم وفق المصالح المتبادلة، وختم كلمته بقوله:" أقف هنا وقد رسمت لكم صورة مجملة عن أوضاع بلادنا في الداخل والخارج وعن الرأي في

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

بعض الحلول لمشكلاتها، وأنكم لترون إن العبء ضخم، والدرب طويل، وان الشعب الذي اختارنا جميعاً لقيادته في الوجهة التي تحقق له الخير "[١٨].

أتضح مما تقدم وعلى الرغم من طول الكلمة وتعدد محاورها وما جاء فيها من تناقضات، إلا إن النواب لم يطرحوا إي ملاحظات أو تساؤل حول البرنامج الحكومي ولم تتم مناقشته بعكس ما جرت عليه العادة في المجالس النيابية السورية السابقة، بل اكتفى النواب بالتصفيق للرئيس الجديد، وما يبرر ذلك إن أعضاء مجلس النواب السوري لم يملكوا الحرية الكافية لمناقشة المنهاج الحكومي كما اعتادت عليه الدورات الانتخابية السابقة.

خصصت الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٣، لاختيار أعضاء اللجان النيابية، إذ بلغ عدد اللجان ١٤ لجنة، بزيادة ستة لجان عن المجلس النيابي السابق، وتمثلت اللجان بالاتي: (اللجنة القضائية، لجنة الموازنة، اللجنة الداخلية، لجنة القوانين المالية، لجنة المعارف، لجنة الدفاع الوطني، اللجنة الخارجية، لجنة الدستور، لجنة الصحة والإسعاف العامة، لجنة الاقتصاد الوطني، لجنة الزراعة، لجنة الإشغال العامة، لجنة العرائض، لجنة العشائر) وتكونت كل لجنة بما لا يقل عن تسعة أعضاء، إذ مثل بعض النواب أكثر من لجنة نيابية، وقد تم مراعاة تمثيل المحافظات والدوائر الانتخابية في اللجان النيابية [١٩].

نظراً للتغير الذي طرأ على النظام السوري بدستوره الجديد وطبيعة سلطته التنفيذية التي انيطت برئيس الجمهورية المنتخب من قبل الشعب مباشرةً، بعد إن كان يتم انتخابه من أعضاء مجلس النواب هو ورئيس الوزراء، أصبح لزاماً على مجلس النواب وضع نظام داخلي جديد مواكباً للتغيرات الدستورية، إذ عرضت اللجنة المكلفة بذلك تقريرها خلال الجلسة الخامسة المنعقدة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٣، وأكدت على إنها استقت مواده من أنظمة لعدة مجالس نيابية عالمية، منها المصرية والفرنسية والبلجيكية والايطالية وغيرها، وانتهت بعد الدراسة إلى وضع النظام الداخلي بما يتوافق وإحكام الدستور والأعراف والتقاليد النيابية السورية، وتم إحالته إلى اللجنة التشريعية لدراسته وتقديم تقرير إلى مجلس النواب بذلك[٢٠].

عرض تقرير اللجنة التشريعية حول مشروع قانون النظام الداخلي على مجلس النواب خلال الجلسة المنعقدة في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٣، وتكون مشروع القانون من ٢٠٤ مادة قانونية موزعة على ٢٧ فصل، حدد الفصل الأول عمر المجلس (الدور الاشتراعي) بأربع سنوات، يتخلله أربع دورات عادية والدورة العادية تبدأ من مطلع تشرين الأول وتنتهي في آخر شهر شباط، ومن الممكن عقد دورات استثنائية خلال عطلة المجلس إذا تطلبت المصلحة الوطنية، وهو بذلك قد قلص عدد الدورات العادية من ثمان دورات تعقد في كل سنة دورتين إلى أربع دورات، وكذلك حددت مواد الفصل الأول انتخاب مكتب رئاسة مجلس النواب الذي تكون من:(الرئيس ونائبا الرئيس وأمينا السر والمراقبون) ويتم انتخابهم بطريقة سرية من قبل النواب خلال الجلسة الأولى، ولمدة سنة كاملة وتنتهي في أول تشرين الأول من السنة التالية للانتخاب، بعدها يشرع أعضاء المجلس بانتخاب مكتب رئاسة جديد،

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

بالإضافة إلى بقية المواد التي حددت مهام رئيس المجلس النيابي ومكتب الرئاسة وذلك في الفصل الثاني إلى الفصل الخامس من القانون[٢١].

أما الفصل السادس فتضمنت مواده حصانة النواب وشروط رفعها، إذ نصت المادة ٣٨ من القانون على الآتي:" يتمتع النواب بالحصانة طوال مدة دورات المجلس العادية والاستثنائية، فلا يجوز ملاحقة النائب جزائيا ولا تنفيذ حكم جزائي عليه إلا بعد الحصول على إذن من مجلس النواب"، ويستثنى من ذلك من ضبط من النواب بالجرم المشهود، أما الفصل السابع فأحتوى على مواد تشكيل اللجان النيابة، إذ قسم اللجان إلى أربع عشرة لجنة وحدد عدد أعضاء كل لجنة حسب أهميتها، وأيضاً خول القانون مجلس النواب بتشكيل لجان مؤقتة للنظر في قضايا طارئة، ومن حق النائب أن يشترك بعضوية أكثر من لجنة على أن لا يترأس لجنتين في آن واحد [٢٢].

تضمنت فصول القانون اللاحقة طريقة التصويت على القوانين وأسئلة النواب أو رغبة النائب في التحقيق في قضية ما، بالإضافة إلى إن الفصل الحادي عشر احتوى على ضوابط تشكيل اللجنة الدائمة المكونة من ثلاثين نائباً برئاسة رئيس مجلس النواب مهمتها إدارية تبدأ عند انتهاء الدورة العادية بعد تمتع النواب بعطلة تشريعية إذ تراقب السلطة التنفيذية وتدعوا مجلس النواب إلى دورة استثنائية إذا تطلب الأمر، أما الفصل الثالث والعشرون فأعطى الحق لثلثي مجموع النواب إسقاط صفة النيابة عن احد النواب إذا صرح بآرائه أو أفعاله ضد استقلال البلاد أو دعوته إلى تغيير نظام الحكم بالقوة [٢٣].

يتضح مما تقدم إن وضع المؤسسة التشريعية في سورية قبل حكم أديب الشيشكلي كان يسير باتجاه بناء تجربة ديمقراطية ناشئة رغم الصعوبات، لكن خلال مدة حكم أديب الشيش كلي شهدت تحولاً جذرياً تمثل في تفريغ مجلس النواب من محتواه التشريعي والرقاب وتحويله إلى مؤسسة شكلية خاضعة للسلطة التنفيذية ذات الطابع العسكري والتي يرأسها الشيشكلي بنفسه.

المحور الثاني: دور اعضاء مجلس النواب في مناقشة مشاريع القوانين وإقرارها:

ناقش مجلس النواب السوري في عهد أديب الشيشكلي عدد من مشاريع القوانين وبالخصوص التي تأتي من رئاسة الجمهورية، فأكمل بعضها واقرها، والبعض الأخر لم يسعفه الوقت لإكمالها أو انه أهملها بقصد لتعارضها مع تطلعات السلطة التنفيذية، وكان من أهم تلك المشاريع التي ناقشها واقرها مشروع قانون الموازنة، والذي كان يحدد طريقة إدارة مؤسسات الدولة مالياً ويصف حالة البلاد الاقتصادية لعام كامل، بالإضافة إلى انه أعطى صورة واضحة لتوجهات الحكومة ومجلس النواب في رسم سياسة البلد، من خلال تركيزهما على قطاعات ووزارات دون أخرى بحسب أولوية تلك المؤسسة دون سواها بالنسبة للقائمين على الحكم[٢٤].

بلغت موازنة عام ١٩٥٤ (٢٠٨) ملايين ليرة سورية يقابلها في السنوات الثلاث السابقة الموازنات الآتية: موازنة عام ١٩٥١ بلغت: (١٦٣،٩٤٨،٤٦١) ليرة، وموازنة عام ١٩٥٢ بلغت: (١٨٤،٤١٠،١١٢) وبذلك تكون نسبة الزيادة (١٢،٤٨٪) للعام السابق، وأما موازنة عام ١٩٥٣ فقد بلغت: (٢٠٧،١٠٢،٥١٢)، وبذلك تكون نسبة

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

الزيادة (١٢.٣١٪) للعام الذي سبقه، في حين كانت نسبة الزيادة في موازنة ١٩٥٤ هي (٠.٤٣٪)[٢٥]. يبدو إن نسبة الزيادة في موازنة عام ١٩٥٤، اقل من سابقاتها بكثير، وهذا مؤشر على إن النمو الاقتصادي تباطأ قياساً للسنوات الثلاث السابقة، وكان تبرير حكومة أديب الشيشكلي عن ذلك هو وضع موازنة واقعية خالية من العجز بالنسبة للموازنات السابقة.

عكست أبواب صرف موازنات الدولة فلسفة القائمين عليها وميولهم وأولوياتهم، إذ نجد إن موازنة عام ١٩٥٤، كانت عبارة عن موازنة لوزارة الدفاع، فلو أجريت مقارنة بينها وبين موازنة وزارة الزراعة التي تعد عصب اقتصاد الدولة السورية آنذاك والتي بلغت (٤.٥٢٣.٠٠٠) ليرة وبنسبة (٢.١٧٪) من إجمالي الموازنة العامة، وموازنة وزارة التعليم التي بلغت (٣١.١٦٢.٠٠٠) ليرة وبنسبة (١٤.٩٨٪) من الموازنة العامة، في حين بلغت موازنة وزارة الدفاع (٨٢.٩٢٧.٠٠٠) ليرة وبنسبة (٣٩.٨٧٪) من إجمالي الموازنة العامة[٢٦]، وبذلك يتضح مدى تأثير رئيس الجمهورية أديب الشيشكلي على رسم السياسة الاقتصادية للبلاد، إذ ركز إنفاق الموازنة على وزارة الدفاع وبأرقام ونسب كبيرة قياساً بمخصصات الوزارات الأخرى، لكونه رجل عسكري وأتى من رحم وزارة الدفاع التي وظف لها معظم إمكانيات الدولة المالية ليؤمن جانبها وتكون هي يده الضاربة ضد اي معارض.

عُد دور مجلس النواب في عملية دراسة ومناقشة الموازنة العامة للدولة دوراً محورياً، من خلال ممارسته صلاحيات التعديل والمناقلة وتخفيض النفقات، بما يضمن توجيه الإنفاق العام نحو الأولوية الوطنية وتحقيق العدالة في توزيع الموارد بين أبناء الشعب، بالإضافة إلى دوره في الرقابة المالية على السلطة التنفيذية وأداة أساسية لتحقيق مبدأ المشروعية المالية وحماية المال العام، إلا إن هذا الدور كان ضعيفاً بالنسبة للمجلس كوضع الدراسة، وهذا ما اتضح جلياً عندما ناقش النائب يوسف لويس[٢٧] فقرة موازنة وزارة الدفاع، كان يبرر للحكومة وضعها مبالغ كبيرة نسبيا للوزارة المذكورة، قائلاً: "إن الحفاظ على الوطن يكون بالذود عنه تجاه العدو الخارجي، فالدفاع الخارجي يكون بتقوية الجيش ومنعة الحدود، إن رقعة ارض الوطن واسعة وسكانها نسبياً قليلون ومن هنا تنشأ المتاعب على دافعوا الضرائب، فان حدود الوطن مترامية برأ وبحراً ولحراستها يتوجب علينا رصد مبلغ ضخم مناسب فإذا رأينا مثل هذا المبلغ قد رصد في صلب الموازنة لأمور دفاعنا فليس لنا إن نبحث في تفاصيله ما دام لنا من القائمين على جيشنا السوري خير ضامن وما دمنا تركنا أمر المراقبة على هذه الأموال للضمير الحي والشرف العسكري"[٢٨]، يتضح مما تقدم إن بعض نواب لم يكونوا قد تخلوا عن دورهم الرقابي وعملوا على مساندة الحكومة فحسب بل رفضوا حتى الدخول في مناقشة تفاصيل الموازنة مبررين ذلك بزيادة بالمخاطر التي تهدد البلاد.

حاول نائب قضاء عين العرب سعد الدين الغوري إن يشخص مشكلة عدم التوازن بأبواب صرف الموازنة دون إن يصدم مع الحكومة، مشيراً إلى إن الأراضي الزراعية التي هي ركيزة الاقتصاد السوري كانت تعاني من الإهمال وقلة التخصيصات المالية لها، قائلاً: " إن قضاء عين العرب المؤلف من الأربعمائة وخمسين قرية تقريباً

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

وجميع أراضيه تستثمر زراعياً، وهي أخصب أراضي بلادنا وتؤلف مردوداً هاما في الإنتاج الزراعي السوري على كافة أنواعه ومع ذلك فلم أجد في ميزانية الدولة لعام ١٩٥٤ درهماً واحداً مخصصاً لهذا القضاء المتاخم لأراضي الجمهورية التركية، وبالرغم من كل ذلك فلا أجد مع الأسف أية من وسائط النقل تربط قراه البعيدة بعضها ببعض حتى إن مركز القضاء نفسه معزول لا يربطه بالطريق العام"، وطلب النائب المذكور مبلغ خمسون ألف ليرة سورية لربط مركز القضاء المذكور بمدينة جرابلس[٢٩]، يبدو إن القطاع الزراعي على الرغم من أهميته في الاقتصاد السوري، كان يعاني من الإهمال الكبير حتى في قضية الطرق التي هي ضرورية بالنسبة للمزارعين ونقل المحاصيل، ولكن لا يجرئ احد النواب إن يوجه نقد للحكومة لإهمالها الجانب الاقتصادي بصورة عامة والجانب الزراعي بصورة خاصة وتركيزها على الجانب العسكري.

كان للنائب زكي نظام الدين كلمة مهمة خلال مناقشة مواد موازنة عام ١٩٥٤، انتقد فيها أعضاء لجنة الموازنة لكونهم لم يجرؤا على تغير أو تعديل مواد مشروع قانون الموازنة على الرغم من احتواءها على ثغرات كبيرة ومواد جائرة كانت شبيهاتها في الموازنات السابقة سبباً في نقمة الشارع السوري وعامل من عوامل قيام الانقلابات في البلد، قائلاً:" كانت السياسة الاقتصادية للحكومات التي تعاقبت على الحكم قبل قيام الانقلابات تهدف إلى حماية أصحاب هذه المصالح وزيادة مدخولاتهم وإرباحهم على حساب الشعب، وكانت النتيجة إن تزايدت الضرائب غير المباشرة وارتفعت أرقامها لمواجهة وتأمين متطلبات الدولة مما أدى إلى إرهاق الشعب وتذمره من هذه الساسة، وارتفعت أصوات الشعب داعية إلى الأخذ بالاتجاهات التقدمية الاجتماعية، وجاءت الانقلابات تبشر بهذه الاتجاهات التقدمية فهلل لها الشعب لأنه وجد فيها تعبيراً عن أهدافه وأمانيه باعتبارها تحقق العدالة الاجتماعية، ولكن إذا ما نظرنا نظرة بسيطة إلى هذه الموازنة تصفعنا الحقيقة المؤلمة وهي إن هذه الموازنة ليست إلا استمرار للأساليب العتيقة التي سارت عليها الحكومات السابقة التي سبب للشعب النقمة والتذمر اللذان أديا إلى قيام الانقلابات تحقيقاً لرغبات الشعب"[٣٠]، يتضح من ذلك إن السلطة التشريعية في عهد أديب الشيشكلي لم تخلوا من الأصوات الحرة التي نادت بالإصلاح على الرغم من خطورة الكلمة في عهد حكم دكتاتوري انقلابي، فقد تنبأ النائب زكي نظام الدين بقرب سقوط حكم الشيشكلي كونه كان يسر على نفس الطريق الذي سار عليه أسلافه من حكام سورية ولم يبادر إلى الإصلاح الفعلي.

شهدت تلك المرحلة صراعاً داخلياً محدوداً بين بعض النواب الذين حاولوا التمسك بصلاحياتهم، لكن تدخل الأجهزة الأمنية والعسكرية وسطوة رئاسة المجلس حال دون تحول مجلس النواب إلى قوة فعالة، ونجد ذلك جلياً عندما أحال رئيس الجمهورية أديب الشيشكلي مشروع قانون تحديد رسم الري على الأراضي المروية بشبكات الري الحكومية إلى مجلس النواب، إحالته بدورها رئاسة مجلس النواب إلى اللجنة الدستور لدراسته، والأخيرة قدمت تقريريها إلى مجلس النواب بعد دراسة المشروع، إذ أبدت اللجنة المذكورة اعتراضها على مشروع القانون كونه مخالف للدستور، ولكنها حاولت عدم استفزاز السلطة التنفيذية برد مشروع القانون، إذ اقترحوا تعديل النص لكي

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

لا يتعارض مع مواد الدستور، وهذا ما انتقده النائب محي الدين الشيشكلي بقوله:" لقد جاء في تقرير لجنة الدستور إن فرض رسم يدعى تحسين على الأرض يعتبر مخالفة دستورية ثم عادت في تقريها وقالت بان العدالة الاجتماعية تقضي بفرض رسوم أخرى في مقابل استثمار المياه والإشراف على توزيعها وتحويل الأراضي من ديمية إلى سيحية، إذن فليس هناك سوى تحويل في اللفظ لان اللجنة طلبت تعديل المشروع وحذف كلمة تحسين واستبدالها بكلمة سقاية وبذلك تكون قد ناقضت نفسها فهي من جهة تقول بوجود مخالفة دستورية ثم تعود فتقول إن هذه المخالفة تزول باستبدال كلمة تحسين بكلمة سقاية"، وبذلك أيده عدد من النواب بمداخلاتهم انتقاد اللجنة الدستورية بمحاولاتها الالتفاف على مواد الدستور لإرضاء السلطة التنفيذية [٣١].

حاول رئيس مجلس النواب تدارك الموقف بدعم من أغلبية النواب المؤيدين للحكومة من خلال عرض اقتراح بالاكتفاء بالمناقشة حول مشروع القانون ليكمموا أفواه المعارضين لمشروع القانون المخالف لمواد الدستور، وذلك أثار النائب منير غنام الذي انتقد رئاسة المجلس متهما إياها بمحاولة تمرير القوانين حتى ولو على حساب الدستور ودون قناعة النواب قائلاً:" إنني لاحظت في عدة مناسبات حينما نناقش قضية وقبل إن تتم دراستها دراسة كافية يريد بعضهم أو يتضايق من بقاء الاستمرار بالمناقشة ويعتبرونها ذريعة في وقف هذه المناقشة لأنهم يظنون انه قد يمر هذا المشروع أو لا يمر وكأنهم يخشون من عرقلة المشروع، أو كأن القضية مبيتة ومتفق عليها بين الإخوان، إن المناقشان سر وروح المجالس النيابية فإذا أريد في كل مرة خنقها فأنني أظن إن المجلس محكوم عليه بالخنق وهذا عمل غير صحيح"، بعد ذلك تعرض النائب المذكور إلى تهديد من قبل أغلبية أعضاء المجلس بحجة انه اتهمهم وتهجم عليهم[٣٢]، يبدو إن المجلس النيابي موضع الدراسة تسيره أغلبية مؤيدة للسلطة التنفيذية ولا يمكن لأحد إن يبدي برأي مغاير للحكومة ومؤيديها من النواب وإلا تعرض لتهم عديدة ومشاكل قد تفقده عضويته النيابية، فلا يجرؤ احد على الطعن أو رد مشروع قانون قادم من الحكومة، فالمناقشات كانت شكلية أو صورية.

تجلت مظاهر الشكلية في عمل مجلس النواب السوري خلال عهد أديب الشيشكلي من خلال تمرير القوانين والمراسيم الصادرة عن السلطة التنفيذية دون إي نقاش أو تعديل، كما غابت جميع وظائف الرقابة التي كان يتوقع من المجلس القيام بها، أمثال مساءلة الحكومة أو تعديل مشاريع القوانين القادمة منها، وقد أدى ذلك إلى فقدان مجلس النواب قدرته على أداء دوره الدستوري كممثل للشعب وأصبح مجرد أداة لإضفاء الطابع الشرعي على القرارات التي يفرضها أديب الشيشكلي، فعندما حدثت احتجاجات ومظاهرات في معظم المدن السورية وعلقت جامعة دمشق وعدد من المدارس دوامها نتيجة الاحتجاج ضد حكم أديب الشيشكلي، قدم الأخير كتاب إلى مجلس النواب يعلمه بإعلان الإحكام العرفية في البلاد مطالباً تأييد السلطة التشريعية، اثار ذلك حماس النواب وتسابقهم لنيل رضا رئيس الجمهورية، والقي أربعة عشر نائباً كلماتهم المنددة بالمظاهرات والمؤيدة إلى إجراءات الحكومة بالتعامل بشدة وقسوة مع المحتجين، إذ القوا قرابة السبعة آلاف كلمة تخللها بعض أبيات الشعر الحماسية والأقوال

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

المأثورة، حتى ختمت الجلسة باقتراح من قبل بعض النواب وتم التصويت عليه بالإجماع، وكان مكون من نقطتين وكالاتي:

١. يؤيد المجلس جميع الإجراءات الحكيمة التي اتخذتها السلطة التنفيذية لقمع الفتنة في مهدها والقضاء على المحاولة التي قام بها المتآمرون للنيل من سلامة الدولة وأمنها.
٢. يرغب المجلس إن تطبق العقوبات القانونية بحق كل من يثبت التحقيق إدانته في أعمال التآمر على امن الدولة وسلامتها، ويأمل إن تأتي نتيجة التحقيق مطابقة لما أعربت عنه السلطة التنفيذية من تمنيات بان لا يدان المعتقلون بأكثر من ممارسة نشاط حزبي غير مرخص به والتحريض على الإضراب [٣٣].

بعد إن حصل أديب الشيشكلي على تفويض من مجلس النواب بتطبيق الإحكام العرفية، اتخذ عدة إجراءات للبطش بالمتظاهرين وكانت الشرارة الحاسمة عندما قمعت قواته مظاهرات حماه مما أدى إلى سقوط جرحى وقتلى، فأشعلت الإحداث احتجاجات واسعة في أنحاء سورية، ومع ازدياد الضغط، تخلى كثير من الضباط الذين كانوا سنداً له وعلى رأسهم بعض رفاقه السابقين في الانقلابات العسكرية، وفي ٢٥ شباط ١٩٥٤، أرسل أديب الشيشكلي نص استقالته إلى مجلس النواب السوري إذ تليت على النواب وجاء في بعضها: " أقدم إليكم طيه نسخة عن الرسالة التي تقدمت بها باستقالتي إلى الشعب السوري الكريم، شاكراً لمجلسكم جهوده وما أظهره من وطنية وإخلاص مجرد خلال الفترة الماضية التي ساد فيها التعاون التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، أيها الشعب الكريم إن بعض ضباط الجيش الذين يخضعون لمؤثرات حزبية قد قاموا بحركة تمرد في عدد من المناطق السورية، ترمي إلى إسقاط الحكم الدستوري القائم في البلاد"، مؤكدا على انه قادر على قمع ذلك التمرد لكنه لا يريد للجيش السوري الذي واجه الأعداء بثبات ووحدة صف إن يقتتل فيما بينه ويعطي فرصة للأعداء المتربصين على حدود البلاد لإضعاف القوات المسلحة السورية، والانقضاض على الأراضي السورية[٣٤].

وفقاً للدستور وفي مثل تلك الظروف قام رئيس مجلس النواب مأمون الكزبري بمهام رئيس الجمهورية، لحين انتخاب رئيساً جديداً للبلد، وبذلك كانت تلك آخر جلسة تعقد لمجلس النواب في عهد أديب الشيشكلي[٣٥].

لقد كان سقوط حكم أديب الشيشكلي نتيجة طبيعية لبنية حكمه نفسها، إذ اعتمد على الجيش كقاعدة وحيدة للسلطة، وألغى الأحزاب وقيد الصحافة، فلم يكن له سند اجتماعي أو سياسي خارج القوة، وعندما توسع بالقمع خصوصاً مع الدروز مطلع عام ١٩٥٤، اتسع الرفض ليشمل قوى سياسية متناقضة كانت في السابق متخاصمة، لكنها توحدت ضده لأنه أغلق المجال العام ومنع المشاركة، هذا جعل حكمه مفروضاً لا مقبولاً، فعندما الغى دور السلطة التشريعية واستخدمها كغطاء سياسي بدل التعددية، وأصبح النواب تابعين للسلطة التنفيذية، والنقاشات النيابية فقدت قيمتها، فبعد إن تصاعدت المعارضة داخل المجتمع والجيش لم يكن للسلطة التشريعية إي قدرة على امتصاص الأزمة أو توفير مخرج دستوري، لأنها كانت قد أفرغت من وظيفتها لذلك سقط حكمه دون إن يؤدي مجلس النواب إي دور، وعاد بعد سقوط العمل بالدستور والتمثيل النيابي كخطوة لإعادة التوازن السياسي.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

- جدول إحصاء ابرز مشاريع القوانين التي نوقشت خلال جلسات مجلس النواب في عهد أديب الشيشكلي[٣٦].

رقم الجلسة	تاريخ انعقاد الجلسة	مشاريع القوانين التي نوقشت في الجلسة	القوانين التي أقرت
١	١٩٥٣/١٠ /٢٤	– أداء اليمين الدستوري للنواب – انتخاب رئيس المجلس وأعضاء مكتبه	--------
٢	١٩٥٣ /١٠/٢٤	مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٥٤ – تأليف لجنة للنظام الداخلي. – المناقشة في البيان المالي وموازنة الدولة	بيان حالة الدولة المالية
٣	١٩٥٣ /١١/٧	المناقشة في البيان المالي وموازنة الدولة.	--------
٤	١٩٥٣ /١١ /١٠	– المناقشة في بيان موازنة الدولة لعام ١٩٥٤.	--------
٥	١٩٥٣/١١ /١٦	– مشروع قانون المحكمة العليا، والقضاء الأعلى	--------
٦	١٩٤٣ /١١/٢٣	مناقشة مشروع قانون النظام الداخلي	--------
٧	١٩٥٣ /١١ /٢٥	– مشروع قانون المناجم – استمرار المناقشة في مشروع النظام الداخلي	تصديق قانون النظام الداخلي
٨	١٩٥٣/١٢/١	مناقشة اقتراحات عامة للنواب	--------
٩	١٩٥٣/١٢/٩	مناقشة تقرير اللجنة القضائية والدستورية حول قانون المحكمة العليا	--------
١٠	١٩٥٣ /١٢ /١٠	متابعة المناقشة بمشروع قانون المحكمة العليا	--------
١١	١٩٥٣ /١٢ /١٦	تقرير اللجنة القضائية على مشروع قانون المناجم	إقرار قانون المناجم
١٢	١٩٥٣/١٢/٢١	مناقشة تقرير موازنة عام ١٩٥٤	--------
١٣	١٩٥٣/١٢ /٢٢	متابعة المناقشة في قانون الموازنة	--------
١٤	١٩٥٣ /١٢/٢٢	متابعة المناقشة في قانون الموازنة	--------
١٥	١٩٥٣ /١٢/٢٣	متابعة المناقشة في قانون الموازنة	--------
١٦	١٩٥٣/١٢ /٢٤	متابعة المناقشة في قانون الموازنة	إقرار الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٥٤
١٧	١٩٥٣/١٢/٢٦	مناقشة ملاحق موازنة عام ١٩٥٤	--------
١٨	١٩٥٣ /١٢ /٢٦	متابعة المناقشة في ملاحق الموازنة	--------
١٩	١٩٥٣/١٢/٢٧	متابعة ملاحق موازنة ١٩٥٤. مشروع قانون تحديد موازنة وزارة الدفاع.	--------
٢٠	١٩٥٤ /١/٤	مناقشة تقرير لجنة الزراعة على مشروع قانون تحديد رسوم الري.	--------
٢١	١٩٥٤/١/٧	متابعة المناقشة حول مشروع قانون رسوم الري	--------

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

٢٢	١٩٥٤/١/١٢	مناقشة مشروع قانون تحديد رسوم السيارات والدراجات	--------
٢٣	١٩٥٤/١/١٩	مناقشة مشاريع قوانين تخص البلدية	--------
٢٤	١٩٥٤/١/٢١	- مناقشة قانون منح منتسبي وزارة الدفاع الوطني الموفدين العسكريين عام ١٩٤٧ قدم ممتاز. - انتخاب أعضاء المحكمة العليا	--------
٢٥	١٩٥٤/١/٢٥	متابعة انتخاب أعضاء المحكمة الاتحادية	--------
٢٦	١٩٥٤/١ /٢٦	تقارير اللجان حول صحة انتخابات النواب والمرفوعة من دوائرهم الانتخابية	--------
٢٧	١٩٥٤ /١/٢٧	التصويت على عبد الرحمن وزير للداخلية ومكرم الاتاسي وزيراً للزراعة	--------
٢٨	١٩٥٤/١/٢٨	أداء رئيس وأعضاء المحكمة العليا اليمن الدستوري	--------
٢٩	١٩٥٤/٢/٨	مشروع قانون تصديق اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية	--------
٣٠	١٩٥٤/٢/١١	المناقشة في السياسة الخارجية العربية	--------
٣١	١٩٥٤/٢/١٣	مناقشة مشاريع اقتصادية	--------
٣٢	١٩٥٤/٢/١٦	مناقشة مشاريع اكساء طرق بين بعض المدن	--------
٣٣	١٩٥٤/٢/١٨	انتخاب اللجنة النيابية الدائمة	--------
٣٤	١٩٥٤/٢/٢٢	مشروع قانون الغاء رسم التصدير على الحبوب	--------
٣٥	١٩٥٤/٢/٢٤	مشاريع قوانين زراعية	--------
٣٦	١٩٥٤/٢/٢٦	- تلاوة نص رسالة رئيس الجمهورية. - نص استقالة رئيس الجمهورية	التصويت على استقالة أديب الشيشكلي

يتضح من الجدول المتقدم إن جلسات مجلس النواب بلغت ٣٦ جلسة وكان انعقادها خلال مدة أربعة أشهر، وهي مدة قليلة نسبياً قياساً مع أعمار المجالس النيابية الأخرى التي انعقدت في سورية، إذا علمنا إن الدستور حدد عمر المجلس النيابي أربعة سنوات في الظروف الطبيعية، ولو وزعنا عدد الجلسات على عمر المجلس يتبين إن كل ٣، ٣ أيام تعقد جلسة وهو وقت قياسي يدل على نشاط المجلس وحرصه على إقرار القوانين بالسرعة الممكنة، ولكن مشاريع القوانين التي نوقشت وأقرت في المجلس النيابي كانت قوانين غير ذات جدوى ولم تساهم في تطور البلد، باستثناء مشروع قانون الموازنة العامة، أما القوانين الأخرى كانت قليلة وغير نوعية إذ بلغت مجملها حوالي خمسة عشر مشروع قانون لم يقر معظمها.

من جانب آخر لم تطرح إي قضية أو مشروع قانون يتقاطع مع السلطة التنفيذية ولم يستجوب إي وزير من حكومة الشيشكلي ولا حتى توجيه سؤال للحكومة حول إي إجراء اتخذته، وذلك يدل على إن أعضاء المجلس

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

النيابي لم يتجرءوا على انتقاد الحكومة أو معارضتها، بل إن معظم أعضاء السلطة التشريعية كانوا مؤيدين للشيشكلي نظراً للطريقة التي وصلوا فيها لمقاعد النيابة.

الخاتمة

من خلال ما تقدم أفصح دراسة البحث عن مجموعة نتائج ياتي في مقدمتها:

- ان المؤسسة التشريعية السورية في عهد أديب الشيشكلي فقدت استقلالها وفعاليتها بشكل كامل، نتيجة السياسات العسكرية الفردية التي فرضها قادة الانقلاب، إذ كشفت ضعف الدور النيابي وتراجع الحياة النيابية نتيجة لطبيعة النظام السياسي القائم آنذاك، فقد سعى أديب الشيشكلي إلى إحكام قبضته على مؤسسات الدولة كافة، بما فيها مجلس النواب.
- تحول مجلس النواب من منبر للتعبير عن الإرادة الشعبية إلى أداة شكلية تكرس هيمنة السلطة التنفيذية، وعلى الرغم من محاولاته إضفاء طابع دستوري على حكمه من خلال تأسيس (حركة التحرر العربي) وصياغة دستور جديد إلا إن تلك الإجراءات لم تحقق التوازن بين السلطات بل عمقت من الطابع الفردي للنظام السياسي.
- انعكس تعطيل الحياة الحزبية وقمع المعارضة سلباً على الأداء التشريعي، إذ فقد المجلس النيابي استقلاله ودوره الرقابي الحقيقي، مما أضعف ثقة الشارع بالمؤسسات الدستورية ودفع البلاد نحو أزمة سياسية انتهت بسقوط النظام في مطلع عام ١٩٥٤.
- أتضح إن تجربة المؤسسة التشريعية خلال عهد أديب الشيشكلي تمثل نموذجاً مهماً لدراسة العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في الأنظمة السلطوية، وتؤكد إن غياب التعددية السياسية واستقلال مجلس النواب يؤدي بالضرورة إلى إضعاف شرعية الحكم وزعزعة استقراره.

الهوامش

١() الحزب الوطني: تأسس في سورية عام ١٩٤٧، وضم مجموعة من وجهاء دمشق التي كانت منضوية تحت زعامة الكتلة الوطنية آنذاك، ومن أبرز رجالات الحزب عبد الرحمن الكيالي، وصبري العسلي، وسعد الله الجابري، وجميل مردم، وغيرهم، وتزعم الحزب شكري القوتلي. للمزيد يُنظر: محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سورية: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها ١٩٠٨_١٩٥٥، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (دمشق- ١٩٥٥)، ص ٢٢٣- ٢٢٤.

٢() حزب الشعب: تأسس في اب ١٩٤٨م، على يد مجموعة من السياسيين السوريين المنشقين من الكتلة الوطنية، ومن اهدافه السعي لتحقيق الوحدة العربية عن طريق اتحاد فدرالي، وان تسير سياسة سورية الخارجية على اساس المصلحة المتقابلة، دعا الحزب في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٨ الى اتحاد سوري عراقي كوسيلة وحيدة قادرة على مجابهة الكيان الصهيوني. للمزيد ينظر: عبد الجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري من اواخر القرن التاسع عشر الى سنة ١٩٥٨، (بغداد -١٩٨٠)، ص ٢٥٠.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

٣() جوردن هـ.توري، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ – ١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة، دار الجهاد (د.م – ١٩٦٩) ص٥٢

٤()حسني الزعيم (١٨٨٩– ١٩٤٩): ولد في حلب واكمل دراسته الابتدائية فيها، انتمى للسلك العسكري واكمل دراسته العسكري في استانبول. قام في ٣٠ اذار ١٩٤٩ بانقلاب عسكري اسقط خلاله حكومة خالد العظم، قتل على اثر انقلاب عسكري في ١٤ حزيران ١٩٤٩. للمزيد ينظر: نذير فنصة، ايام حسني الزعيم ١٣٧ يوما هزت سورية، ط٣، مؤسسة الانوار (دمشق –١٩٩٣)، ص ١١٩– ١٢٠.

٥()سامي الحناوي (١٨٩٨–١٩٥٠): ولد في حلب ودخل المدرسة العسكرية في استانبول، اشترك في انقلاب حسني الزعيم (الانقلاب الاول) ورقي الى رتبة زعيم قاد الجيش في عملية انقلاب ثانية، بعدها رحل الى بيروت على اثر انقلاب اديب الشيشكلي واغتيل هناك. للمزيد ينظر: ناجي عبد النبي، سورية صراع الاستقطاب، دراسة تحليلية لإحداث الشرق الاوسط والتداخلات الدولية في الاحداث السورية من ١٩١٧– ١٩٧٣، دار ابن العربي (دمشق – ١٩٩٦)، ص ٥١٦.

٦()اديب الشيشكلي (١٩١٠ –١٩٦٤): ضابط في الجيش السوري ولد في حماة، شارك في انقلاب حسني الزعيم الا انه اختلف معه، عاد الى الجيش بعد انقلاب سامي الحناوي ولكن خلافه مع الحناوي على مشروع الوحدة مع العراق ادى الى قيادته الانقلاب الثالث، اصبح رئيساً للجمهورية في تموز ١٩٥٣، استقال ١٩٥٤ وغادر سورية الى لبنان ومنها الى السعودية عام ١٩٦٠، هاجر الى البرازيل واعتزل السياسي. للمزيد ينظر: هاني الخير، أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سورية البداية والنهاية(دمشق –١٩٩٤)، ص ١ – ٤٢.

٧() باتريك سيل، الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥– ١٩٥٨، ترجمة سمير عبدة ومحمد فلاحة، دار الانوار (بيروت – ١٩٦٨)، ص ١١٩.

٨() الجريدة الرسمية، العدد ٣٧، ١١ تموز ١٩٥٣.

٩() مجلة الدنيا، دمشق، العدد ٣١٣، ١٢ حزيران ١٩٥٣.

١٠() حزب التحرر العربي: تاسس عام ١٩٥٢ بعد ان قام اديب الشيشكلي بحل الاحزاب السياسية وحظر نشاطها، ولتجنب الصدام مع النظام العسكري سمح الشيشكلي بتاسيس حزب موالٍ له كان الهدف منه تامين قاعدة سياسية مدنية للنظام، واضافة مظهر الشرعية الشعبية على حكمه. للمزيد ينظر: محمد الزعبي، الحياة السياسية في سورية ١٩٤٦–١٩٥٨، دار الفكر، (دمشق – ١٩٩٣)، ص ١٠٢.

١١() غسان حداد، اوارق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦–١٩٦٦، ط٢، (بغداد –٢٠٠١)، ص٤٧.

١٢() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشترعي السادس، الجلسة الاولى، ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٣، ص ١– ٥.

١٣() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشترعي السادس، الجلسة الاولى، ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٣، ص ١– ٥.

١٤() مأمون الكزبري (١٩٠٤–١٩٩٨): ولد في دمشق وامل دراسته الاولية فيها ثم سافر الى باريس لإكمال الدكتوراه في القانون ليدرس في جامعة دمشق، ثم انتخب رئيساً لمجلس النواب في عهد اديب الشيشكلي، ثم تولى رئاسة الحكومي بعد الانفصال الوحدة مع مصر. لمزيد ينظر: جورج فارس، من هم في سورية، المطبعة الاهلية، (دمشق – ١٩٤٩) ص ١٧٦.

١٥() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشترعي السادس، الجلسة الاولى، ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٣، ص ٥.

١٦() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشترعي السادس، الجلسة الاولى، ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٣، ص ٦.

١٧() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشترعي السادس، الجلسة الاولى، ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٣، ص ٩.

١٨() المصدر محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشترعي السادس، الجلسة الاولى، ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٣، ص ص١٠–١٥.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

١٩() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشترعي السادس، الجلسة الاولى، ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٣، ص ص ٢٨ – ٢٣.
٢٠() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشترعي السادس، الجلسة الخامسة، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٣، ص، ص ١٠٣.
٢١() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشترعي السادس، الجلسة السابعة، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٣، ص، ص ١٦٥-١٦٧.
٢٢() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشترعي السادس، الجلسة السابعة، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٣، ص ص ١٧٠.
٢٣() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشترعي السادس، الجلسة السابعة، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٣، ص ١٨٠.
٢٤() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشترعي السادس، الجلسة الاولى، ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٣، ص ١- ٥.
٢٥() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشترعي السادس، الجلسة الثانية، ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٣، ص ٢٣.
٢٦() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشترعي السادس، الجلسة الثانية، ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٣، ص ٣٦.
٢٧()يوسف لويس: ولد في دمشق واكمل دراسته فيها، فاز بعضوية مجلس النواب
٢٨() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة ٣، ٧تشرين الثاني ١٩٥٣، ص ٦٥.
٢٩() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة ١١، ١٦/ ١٢/ ١٩٥٣، ص ٢٥٣.
٣٠() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة ١٣، ٢١/ ١٢/ ١٩٥٣، ص ٣١٢.
٣١() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة ٢١، ٧/ كانون الثاني / ١٩٥٤، ص ٥٨٥.
٣٢() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة ٢١، ٧/ كانون الثاني / ١٩٥٤، ص ٥٨٦.
٣٣() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة ٢٩، ٨ شباط ١٩٥٤، ص ٧٥٥ -٧٦٤.
٣٤() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة ٣٦، ٢٦ شباط ١٩٥٤، ص ٩٤٤ -٩٤٧.
٣٥() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة ٣٦، ٢٦ شباط ١٩٥٤، ص ٩٤٤ -٩٤٧.
٣٦() محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الجلسات من ١- ٣٦، ٢٤/ ١٠/١٩٥٣ – ٢٦/ ٢/١٩٥٤.

قائمة المصادر

الوثائق المنشورة

١. محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشترعي السادس، الجلسة الاولى، ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٣.
٢. محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشترعي السادس، الجلسة الثانية، ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٣.
٣. محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة الثالثة، ٧تشرين الثاني ١٩٥٣.
٤. محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشترعي السادس، الجلسة الخامسة، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٣.
٥. محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشترعي السادس، الجلسة السابعة، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٣.
٦. محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة الحادية عشرة، ١٦/ ١٢/ ١٩٥٣.
٧. محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة الثالث عشرة، ٢١/ ١٢/ ١٩٥٣.
٨. محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة الحادية والعشرون، ٧/ كانون الثاني/ ١٩٥٤.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

٩. محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة التاسعة والعشرون، ٨ شباط ١٩٥٤.
١٠. محاضر مجلس النواب السوري، الدور الاشتراعي السادس، الجلسة السادسة والثلاثون، ٢٦ شباط ١٩٥٤.

الصحف والمجلات:

١. الجريدة الرسمية، العدد ٣٧، ١١ تموز ١٩٥٣.
٢. مجلة الدنيا، دمشق، العدد ٣١٣، ١٢ حزيران ١٩٥٣.

الكتب العربية والمترجمة

١. باتريك سيل، الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥– ١٩٥٨، ترجمة سمير عبدة ومحمد فلاحة، دار الانوار (بيروت – ١٩٦٨).
٢. جورج فارس، من هم في سورية، المطبعة الاهلية، (دمشق – ١٩٤٩).
٣. جوردن هـ.توري، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ – ١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة، دار الجهاد (د.م – ١٩٦٩).
٤. عبد الجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري من اواخر القرن التاسع عشر الى سنة ١٩٥٨، (بغداد –١٩٨٠).
٥. محمد الزعبي، الحياة السياسية في سورية ١٩٤٦–١٩٥٨، دار الفكر، (دمشق – ١٩٩٣).
٦. محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سورية: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها ١٩٠٨_١٩٥٥، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (دمشق_١٩٥٥).
٧. ناجي عبد النبي، سورية صراع الاستقطاب، دراسة تحليلية لإحداث الشرق الاوسط والتداخلات الدولية في الاحداث السورية من ١٩١٧– ١٩٧٣، دار ابن العربي (دمشق – ١٩٩٦).
٨. نذير فنصة، ايام حسني الزعيم ١٣٧ يوما هزت سورية، ط٣، مؤسسة الانوار (دمشق –١٩٩٣).
٩. هاني الخير، أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سورية البداية والنهاية، (دمشق –١٩٩٤).

List of Sources

Published Documents

1. Minutes of the Syrian Parliament, Sixth Legislative Term, First Session, October 24, 1953.
2. Minutes of the Syrian Parliament, Sixth Legislative Term, Second Session, October 28, 1953.
3. Minutes of the Syrian Parliament, Sixth Legislative Term, Third Session, November 7, 1953.
4. Minutes of the Syrian Parliament, Sixth Legislative Term, Fifth Session, November 23, 1953.
5. Minutes of the Syrian Parliament, Sixth Legislative Term, Seventh Session, November 25, 1953.

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003

6. Minutes of the Syrian Parliament, Sixth Legislative Term, Eleventh Session, December 16, 1953.
7. Minutes of the Syrian Parliament, Sixth Legislative Term, Thirteenth Session, December 21, 1953.
8. Minutes of the Syrian Parliament, Sixth Legislative Term, Eleventh Session 20th, January 7, 1954.
9. Minutes of the Syrian Parliament, Sixth Legislative Term, Twenty-Ninth Session, February 8, 1954.
10. Minutes of the Syrian Parliament, Sixth Legislative Term, Thirty-Sixth Session, February 26, 1954.

Newspapers and Magazines:

1. The Official Gazette, Issue 37, July 11, 1953.
2. Al-Dunya Magazine, Damascus, Issue 313, June 12, 1953.

Arabic and Translated Books:

1. Patrick Seale, The Struggle for Syria: A Study of Arab Politics After the War 1945-1958, translated by Samir Abda and Muhammad Fallaha, Dar Al-Anwar (Beirut - 1968).
2. George Faris, Who's Who in Syria?, Al-Ahliya Press (Damascus - 1949). 3. Jordan H. Toury, Syrian Politics and the Military 1945–1958, translated by Mahmoud Fallaha, Dar al-Jihad (n.p., 1969).
4. Abdul-Jabbar Hassan al-Jubouri, Political Parties and Associations in Syria from the Late Nineteenth Century to 1958 (Baghdad, 1980).
5. Muhammad al-Zu'bi, Political Life in Syria 1946–1958, Dar al-Fikr (Damascus, 1993).
6. Muhammad Harb Farzat, Party Life in Syria: A Historical Study of the Emergence and Development of Political Parties 1908–1955, 1st ed., Arab Center for Research and Policy Studies (Damascus, 1955). 7. Naji Abdel Nabi, Syria: The Conflict of Polarization, An Analytical Study of Middle Eastern Events and International Interventions in Syrian Events from 1917-1973, Ibn Arabi Publishing House (Damascus, 1996).
8. Nadhir Fansah, The Days of Husni al-Za'im: 137 Days That Shook Syria, 3rd ed., Al-Anwar Foundation (Damascus, 1993).
9. Hani al-Khair, Adib al-Shishakli: The Man Behind the Third Coup in Syria, The Beginning and the End (Damascus, 1994).

ISSN: 2304-3717
ISSN online: 2312-8003